إستراتيجية تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة

أ عيسى بولخوخ
جامعة باتنة1

ملخص: تعتبر التنمية المحلية المستدامة هدف استراتيجي لكل دولة ومن اهم عناصرها الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد التي يجب حيازتها، تسييرها وتطويرها، لاسيما بعد تغير المفاهيم واصبح الان يركز على مصطلح اقتصاد المعرفة،

والتنمية المحلية المستدامة تتطلب الحديث عن المعرفة، مما يستدعي بالضرورة الحديث عن أهمية البحث والتطوير ودوره في إندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية المستدامة، **اندماج** الاقتصاديات ؛ إستراتيجية التحول؛ اندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي.

RESUME.

le developpement durable local est considéré comme un objectif stratégique pour chaque pays et parmi ces principaux élements les ressources humaines qu'il faut acquérir ,gérer et développer notamment aprés les changements des concepts et la concentration sur le concept de l'économie de la connaissance.

Le développement local repose sur la connaissance ce qui incite à évoquer l'importance de la connaissance et du développement et leur role dans l'intéqration de l'Algerie dans l'économie de la connaissance.

المـــــــقـــــــدمة:

في ظل التحول الإقبيلمى والدولى العميق والتغيرات البيئية الحادة والمتلاحقة التى تواجهها الدول النامية عموما والجزائر خصوصا وعلى ضوء التوجيهات الطموحة لقيادات هذه الدول

في ما يتعلق بإلإستثمار المعرفى بهدف تنمية القدرات العلمية لشعوبها بغرض تحقيق تنمية مستدامة، أصبحت المعرفة إكتسابا ،إنتا جا ،: وتوظيفا الوسيلة لتحقيق هذه الغاية ، ومن ثم بلوغ الإستراتيجية التنموية، كما أن كفة التوازن بين المعرفة والموارد الآخرى في البلدان المتقدمة نفسها رجحت نحو المعرفة بإعتبارها المورد الرئيسى في مجتمع ما بعد الرأسمالية، وأن الآنشطة المعرفية هي المصدر الحقيقى لخلق الفعالية الإقتصادية.علي مستوي الإقتصاد الكلي فقد أصبحت المعرفة عامل إنتاج هام يسمح بإيجاد الفوارق والآفضليات التنافسية بين المناطق والبلدان.فتعديل وتأهيل الإقتصاد، التنمية الجهوية والقطاعية الهادفة إلي تحقيق تنمية إنسانية مستدامة ، كلها نتاجات لا يمكن فصلها عن البعد المعرفي أو بالاحرى الرأسمال المعرفي للمجتمع.

منذ اكثر من عقدين من الزمن ، قررت السلطات الجزائرية اعتماد إستراتيجية لتنويع اقتصادها من اقتصاد النفط أو البترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث وضعت الحكومة سياسة وطنية طويلة مستمرة في هذا المجال ، و سخرت كافة الأدوات اللازمة لانجاح مشروع التحول من اقتصاد مادي قائم على الريع الى إقتصاد قائم على المعرفة، لتحقيق التنمية المحلية المستدامة .

و بما أن النظرية الاقتصادية الحديثة تقوم على اساس أن المعرفة هي الشكل الأساسي لأي مشروع تنموي ناجع ومستدام وهي بمثابة الرأس المال الحقيقي الذي لاينضب، لآن الإستدامة تنتج من التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي والأبحاث والتطوير والإبداع التكنولوجي محليا ووطنيا، وكل ذلك يشكل في مجموعه مفردات بيئة المعارف، و هي ذات دور حيوي في توليد الثروة ورفع معدلات النمو بصورة مستدامة .

وفي ظل التحول العميق والتطورات الجديدة والمتلاحقة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، وعلى ضوء التوجهات المتسارعة في مجال تنمية القدرات العلمية والعملية للاقتصاد الوطني،

اصبحت المعرفة اكتسابا، إنتاجا، وتوظيفا والوسيلة الكفيلة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد المعرفي،

كما أن كافة التوازنات بين الموارد البشرية والموارد الأخرى في الجزائر رجحت نحو المعرفة، باعتبارها المورد الرئيسي في مجتمع ما بعد الريع، وأن الأنشطة المعرفية هي المصدر الحقيقي لخلق الفعالية الاقتصادية.

وإذا سلمنا بان تطور اقتصاد المعارف في الدول المتقدمة فرصة عظيمة لجني المزيد من المكاسب وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فإن الوضع قد يكون مختلف في الدول النامية وفي الجزائر على وجه الخصوص، فاندماجها في هذا المجال يطرح أمامها تحديات كبرى، تتعلق أساسا بتوفر بيئة معرفية ملائمة لاكتساب واستغلال جماعي مجدي لهذا المورد.

وبناء على ما سبق، سنحاول في هذا المقال، الإجابة على التساؤل التالي:

" ما هي الإستراتيجية التي يمكن أن تنتهجها الجزائر بغية الاستفادة من تجارب ناجحة لتحقيق التنمية المستدامة، و تحسين فعالية اقتصادها بما يضمن الاندماج في الاقتصاد المعرفي"؟

ولحل الإشكالية ، تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على المراجع المتوفرة في الأدبيات والدراسات المهتمة بالموضوع، للوقوف على الاستراتيجيات الملائمة لاندماج الجزائر في إقتصاديات المعارف.

و ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول. مفهوم وأهمية التحكم في المعرفة؛

المحور الثاني . تطبيق و إدارة المعرفة في الاقتصاد الجزائري,

المحور الثالث. إستراتجية الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد المعرفي؛

المحور الأول. مفهوم وأهمية التحكم في المعرفة.

قديما كان الاهتمام ينصب حول السلع المادية وكيفية إشباع حاجات المجتمع المتزايدة، ولذلك اهتم الباحثون بشكل كبير على تطوير العمليات الإنتاجية والإدارية وتطبيق المفاهيم التسييرية الحديثة مثل: الإدارة بالأهداف وإدارة الجودة الشاملة، وغيرها، و لم تحضي العملية التعليمية بحقها.

إلا أنه حديثا ونظرا للتطورات الحاصلة في العالم، فقد لفتت انتباه الكثير من الدول إلى ضرورة إعادة التأهيل والاهتمام بالموارد البشرية المبدعة والمنتجة للمعارف.

ومن ثم بدأ الاهتمام بالتعليم، وظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة استجابة لهذا التغير أهمها " إدارة المعرفة، "المنظمات المتعلمة ، واقتصاد المعرفة"، أو ما أصطلح عليه الاقتصاد الجديد، فهو حسب 'Dominique foray ' " تخصص فرعي من الاقتصاد العام يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية "[1].

1- مفهوم إدارة المعرفة

إدارة المعرفة لا تتجلى في مجرد تجميع البيانات وتوفر التقنيات المتطورة وسرعة الاتصالات، وإنّما هي ترتكز بالدرجة الأولى على قيمة القدرات الفكرية للأفراد وقدرتهم على الاستيعاب والاستعمال الأمثل لهذه التقنيات والمعلومات مع العمل على تطويرها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية والتطور، ولأجل ذلك يقتضي الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة ضرورة بذل الدولة لمجهود كبير لمضاعفة حجم فعالية مواردها البشرية، وفي هذا الصدد تعرف إدارة المعرفة بأنّها: " ناتج نشاط وعمل العقل الإنساني، حيث تتمثل فيما يطلق عليها برأس المال الفكري[2]"، حيث يرى' SCOTT ' أيضا على أنها: " هي التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخل المنظمة وخارجها وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات ودلالات تستخدم في توجيه وإثراء العمليات في المنظمة، وتحقيق تحسين الأداء و الارتقاء إلى مستويات أعلى من الإنجاز سواء بالنسبة لإنجازات المنظمة ذاتها في فترة سابقة أو قياسا إلى إنجازات المنافسين [3]"

و من خلال هذه التعارف يمن استنتاج بان المعرفة تتميز بعدد من الصفات، التي تحدد طبيعتها الاقتصادية والتي نذكر منها:

- المعرفة معدن متجدد، يزداد نموا كلما زاد استغلاله؛
- المعرفة باقية لا تفنى بالانتقال من شخص إلى آخر؛
- نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد، وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول مناسبة لمشاكل التنمية في مجتمع معين وفي وقت معين؛

وهي بذلك مسعى يشمل اتجاهين متمايزين [4] : يخص الأول هيكلة، تنظيم، وتحويل المعلومات، أي تلقيا، فرزها ثم تصنيفا ويتوقف ذلك على ثلاثة عناصر وهي:الوثائق: وهي حوامل للمعلومات مثل مذكرات تقنية ، المنشورات، القوانين، التقارير،..

2. الخبرات المهنية، الكفاءة وهي تساعد في الفرز والتصنيف.

3. المشاريع، العروض، الأفكار والاقتراحات... وكلها تستغل تنقل وتنمي المعلومات.

ويخص الاتجاه الثاني[5] التبادلات، ردود الأفعال، التعاليق، الأفكار التي تقود إلى الإثراء، تكوين قيمة أو إلى تفكير مستقبلي أو استشرافي، وبهذا تتشكل ذاكرة حية تسمح في النهاية بالاحتفاظ وتطوير المعارف ومهارة المؤسسة وفتح آفاق مستقبلية جديدة.

2- مكانة المعرفة في الاقتصاديات المعاصرة

لقد أصبحت إدارة المعرفة من بين أكثر الطرق المستعملة في تسيير اقتصاديات المعارف بكلّ أشكالها خلال السنوات الأخيرة، والسبب في ذلك هو قدرتها على تحقيق أفضل مردودية وفعالية اقتصادية، كما يقول " Tannenbaum " فإن أهمية إدارة المعرفة تنطوي على ما يلي:[6]

- توزيع وتبادل المعرفة بشكل واسع، حيث إن انحصار المعرفة لدى أفراد أو فئات محددة داخل الدولة الواحدة يفقد إدارة المعرفة قيمتها، ويعتمد تبادل المعرفة على حيوية وفعالية التفاعلات الاجتماعية والاتصالات داخل الاقتصاديات المغاربية؛
- رصد وإعداد وتدريب وتنمية الأفراد ذوي المعرفة في دول الاتحاد، لاستخراج واستغلال ما لديهم من معرفة وتوظيفها لمصلحة تنمية الاقتصاد المغاربي برمته.
- استخدام المعرفة في حل مشكلات الأداء، وتطويره، والوصل إلى مستويات أعلى من الفعالية والإنتاجية، ويتم ذلك بإدماج المعرفة في تصميم العماليات، ومعايير تقييم الأداء وتقرير المكافآت، والمزايا للعاملين بقدر استخدامهم للمعرفة ومساهمتهم في تنميتها؛

ومما تقدم نستطيع أن نقول أن إدارة المعرفة تعتبر إحدى دعائم ومرتكزات الإدارة المعاصرة من خلال تجميع المعلومات وتحليلها وترجمتها إلى مؤشرات تستخدم في حل مشكلات الأداء، وتطويره، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية، والتي تعتبر محصلة الأهداف الإستراتيجية لكل الاقتصاديات المغاربية.

فهذه الأدلة تبرز لنا مدى أهمية إدارة المعرفة في الاقتصاد المعاصر، وذلك لما تحققه للدول االناميية ومنها الجزائر من أهداف تتمثل أهمها في:

- ✓ تحسين الأداء عن طريق تطوير مهارات ومعارف الأفراد .
- ✓ استقرار وبقاء المؤسسات في محيط يتميّز بالمنافسة الشديدة نظرا لقدراتها على التعامل مع المتغيرات التنافسية المحيطة بها والاستعداد للتكيف معها سواء باستثمار التحولات الإيجابية والاستفادة منها أو تفادي التحولات السلبية وتجنب مخاطرها؛
- ✓ رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية عن طريق دمج الطاقات الفكرية والقدرات الفنية للأفراد هذه و المساهمة في اتخاذ القرارات، وإيجاد الحلول عن طريق توفير المناخ المحفّز لذلك؛
- ✓ تشجيع السلطات السياسية على تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة بالإبداع والتجديد من أجل البقاء، والانتقال من المعرفة الفردية المبنية على الذكاء إلى المعرفة الجماعية من خلال تبادل وتثمين المعرفة؛
- ✓ التجدد الفكري في المؤسسات الوطنية من خلال التخلي عن أساليب الإدارة القديمة والانتقال إلى أساليب أرقى عن طريق تحديث المفاهيم والخبرات وتوظيفها في الوصول إلى أحسن تنمية اقتصادية للبلد.

المحور الثاني : تطبيق و إدارة المعرفة في الإقتصاد الجزائرى .

لقد تزايدت خلال السنوات الأخيرة استخدامات المؤسسات الاقتصادية في اقتصاديات المعارف للمعرفة في تصميم المنتجات، الخدمات وتطوير النظم والتقنيات، وأعمال التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء وتقييم النتائج، ممّا يوضح الأهمية الكبرى للمعرفة في هذه الاقتصاديات.

1- السمات الأساسية للاقتصاديات التي تطبق إدارة المعارف

إذا كان اقتصاد المعرفة مظهرا واضحا من مظاهر تطور اقتصاديات الدول المتقدمة، إلا أن تحليل آلياته وفهم سيره يشكل بالمقابل مهمة صعبة جدا، ولا تزال في بداياتها، هذه الصعوبة تقع في الجزء الأكبر منها باعتبار المعرفة والمهارات والمعلومة تشكل عامل إنتاج غير مادي يصعب قياسه نظرا لخصائص المعرفة، فاستعمالها(أي المعرفة) من طرف أكبر الشركات العالمية، كالبنك الدولي الذي احتل سنة 2004 المرتبة العشرين (20) في تعداد المؤسسات المرتكزة على المعرفة، إذ أصبح من أهم المنظمات الداعية إليها، إضافة إلى التقرير الدولي عن منظمة OCDE في سنة 1996

الذي جاء فيه بأنّ:" نصف الإنتاج في الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية اعتمد على الاقتصاد المعرفي"

فالإستراتيجية المطبقة من طرف الشركات الكبرى لتتمكن من المرور بسرعة وبفعالية من اقتصاد كتلة موحّدة "économie de masse standardisée" إلى اقتصاد معرفة "économie de savoir" أين يتجلّى التميّز والتحسين المستمر، ومن أجل تأمين الانتقال بدون عوائق، تخلت الشركات العالمية الكبرى عن الهيكل الهرمي الذي يتميز به اقتصاد الإنتاج الكبير، لتعتمد هيكلا شبكيا أكثر ملائمة مع اقتصاد يكون فيه إنتاج الثروة تابعا للمعرفة والمهارة، وبالتالي يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين العولمة الاقتصادية واقتصاد المعرفة، وأن العولمة الاقتصادية تنجم مباشرة من بروز اقتصاد مؤسّس على المعرفة.

وتتميز اقتصاديات المعارف بجملة من الخصائص من أهمها:

- الحرص على تنمية التراكم المعرفي، من مختلف مصادره الداخلية، والخارجية، والتحديث المتواصل للمعرفة المتاحة، بغية تحقيق الفاعلية في الأنشطة الاقتصادي،ة
- تحديد مواقع العاملين في هيكل المنظمة بقدر ما يتمتعون به من معارف، وتتناسب الصلاحيات والإمكانيات الموفرة لهم مع أهمية تخصصاتهم المعرفية؛
- تزايد أهمية الأنشطة المعرفية ذات القيمة المضافة الأعلى، والتي تستثمر في بناء وتنمية القدرات المحورية والتي تستغل في رفع عوائد الأنشطة في سلسلة القيمة للاقتصاد؛.
- تزايد إمكانيات، وفرص إنتاج، وتنمية المعرفة داخليا، وسهولة، وكفاءة عماليات تبادل وتداول المعرفة بين قطاعات، ومستويات الاقتصاد المختلفة؛
- ارتفاع معدل، وسرعة عماليات الإبداع، والابتكار، وتطوير المنتجات، والخدمات، واتجاه العاملين إلى المشاركة الفعالة بتقديم مقترحاتهم، ومبتكراتهم مما يزيد من القدرة التنافسية للمنظمة(7).

ومن خلال ذلك، نستطيع القول بأنه يتعين على الإدارة في جميع المنظمات باختلاف وتعدد أنواعها ومن تم اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، الاهتمام بجانب إدارة المعرفة والنظر له من منظور استراتيجي في تفعيل الأداء كل والاستفادة من مزاياه المتعددة.

2- إستراتيجية إدارة المعارف

من الضروري التفرقة بين إستراتيجيتين لإدارة المعرفة مختلفتين بشكل كبير[8] فهناك بعض المؤسسات تستخدم المعارف المرمزة والمخزنة في قواعد بيانات يمكن لكل عامل الوصول إليها، وهذا ما اصطلح على تسميته بـــ: إستراتيجية التقنين أوالتقعيد stratégie de codification .

وفي مؤسسات أخرى ترتبط المعارف ارتباطا وثيقا مع الفرد الذي طوّرها، ويتم تداولها أساسا عن طريق اللقاءات، وفي هذه الحالة يعتبر الإعلام الآلي وسيلة تخزين، وهذا ما اصطلح على تسميته بـــ:إستراتيجية الإفراد stratégie de personnalisation .

وبالتالي فان اختيار إستراتيجية لإدارة المعرفة يرتبط بطريقة المؤسسة في خدمة زبائنها وعلى الوضع الاقتصادي للنشاط الاقتصادي،

كما أن إدارة الكفاءات والمعارف تقضي على النظام التقليدي للتصنيفات الذي يقوم على محتوى الوظيفة (منصب العمل). فهي تقوم بدلا من ذلك على المـــعارف والخصـــــائص المهنية (بما فيها السلوكية) الضرورية لشغل المنصب؛ وتهتم بكفاءات الفرد جميعها سواء كان يستخدمها في منصبه الحالي أم لا، بمعنى أنها جهد إداري هادف إلى تثمين كفاءات الأفراد العاملين لتحقيق أهداف المنظمة.

وقد أثبتت التجارب في الدول المتقدمة أن توفر الأدوات (مثل: التوصيف النموذجي للوظائف، فهرس الكفاءات...) لا يكفي وحده، و إنما يجب أن تساعد هذه الأدوات الفاعلين على حل المشاكل التي لا تسمح الممارسات الحالية بحلها، وعموما تهدف إدارة المعارف و الكفاءات إلى تحقيق جملة من الأهداف تشمل ما يلي:

- تقدير أفضل للكفاءات الملائمة للوظائف؛
- تحكم أفضل في نتائج التغيرات التكنولوجية والاقتصادية؛
- الجمع بين عوامل: الكفاءة، المنظمة " المؤهلة"، وتنمية كفاءات العاملين بشكل أفضل.
- إدارة المسارات الوظيفية بشكل أفضل (Carrières)؛
- تقليل المخاطر والتكاليف الناجمة عن الإختلالات؛

إن المنظمات الحديثة في سعيها لأن تكون منظمات متعلمة، لابد أن تركز اهتمامها على التنمية المستمرة لقدرات العاملين وإكسابهم قدرا من المرونة في التفكير بما ينشر بينهم

الدافع و الطموح لابتكار نماذج وطرق حديثة لإنجاز النتائج المرغوبة للمنظمة، وهنا يكمن دور إدارة الموارد البشرية في تحويل هذه الكفاءات إلى ممارسات تساهم في تحقيق أداء أفضل وتجعل الاقتصاد أكثر تنافسية.

ولقد تبلورت مفاهيم إدارة المعرفة لتشكل منهجية إدارية متميزة تعتمدها كثير من الاقتصاديات و/أو المنظمات المتطورة، وتستفيد من خلالها من الثورة المعرفية المتاحة لها في توجيه أمور المنظمة وتحقيق أهدافها، وتتمثل منهجية الإدارة بالمعرفة فيما يلي:

- تقييم مستوى المعرفة المتاح بالمقارنة بالمستويات المعرفية في المنظمات المتميزة والمستويات العلمية والتقنية المتميزة والمعروفة؛
- حصر الفجوة المعرفية Knowledge Gap التي تفصل المنظمة عن المنافسين، أو المنظمات الأفضل، أو الحالة المعرفية الأعلى؛
- تضمين المستويات المعرفية المتجددة في تصميم السلع، والخدمات التي تطرحها المنظمة في الأسواق، واستثمار التفوق المعرفي في تحقيق قيمة مضافة أعلى لمصلحة المنظمة وعملائها(9)؛
- التخطيط لتنمية الرصيد المعرفي وتطويرها لسد الفجوة المعرفية، ومتابعة تجديد المعرفة وتطويره لسد الفجوة المعرفية، ومتابعة تجديد المعرفة التنظيمية وتحديثها؛
- إدماج المعرفة التنظيمية في سياسات واستراتيجيات، وخطط المنظمة التنظيمية وتضمينها في قواعد اتخاذ القرارات ومعايير وقياس الأداء والإنتاجية.

3- أهداف إدارة المعارف وتنمية الفعالية الاقتصادية

يتوفر للمنظمة عديد من الموارد المادية والمالية والتقنية والبشرية، وتنشأ أمامها فرص للعمل وتحقيق الأرباح والمنافع، كما تتعامل مع محددات وقيود، ولكن الأهم أن يتوفر للمنظمة المعرفة بخصائص تلك الموارد، وأساليب استيعابها، وتحريكها لخدمة الأهداف التي تسعى إليها في ظل توجه الاقتصاديات نحو إدارة المعارف، فالدّور الذي يمكن أن تلعبه المعرفة لفائدة المؤسسة، أن تعزيز مركزها التنافسي من خلال صنع الكفاءات وخلق الإبداع، وتحفيز التجديد والابتكار وما لذلك من اثر على تنمية الفعالية وتدنيه تكاليف المؤسسة، وتميّز منتجاتها، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار يؤكدّ " Duffy " على أن استخدام المعرفة المتولّدة والمتجدّدة من شانه أن يقلل من تكاليف المؤسسة ويرفع من سرعة طرح منتجاتها في الأسواق، وذلك على اعتبار أن الإنتاج الكبير والمحقق بفضل المعرفة، يصل إلى الأسواق قبل غيره مما يجعله يحصد العوائد المبكرة [10].

فتميز منتجات المؤسسات المعتمدة على المعرفة (Knowledge-based organization) عن غيرها بجملة خصائص تتمثل في كونها ذات قيمة ومنفعة للعملاء، وتمكنهم بحكم طبيعتها من اتخاذ القرار بشكل سريع فضلا عما تتيحه له من إمكانية زيادة قدراته ومهاراته لاستخدامه للمنتجات المتخصصة، كل هذا يساهم في تنمية الفعالية الاقتصادية من خلال:

- تقليص المستويات الإدارية من خلال السماح للأفراد ذوي الخبرات والمعارف بالمشاركة في اتخاذ القرارات، ممّا يحفزهم على الابتكار والتجديد؛
- التركيز على ضرورة استخدام المعارف والقدرات على أفضل وجه ممكن بما يدعم عطاء الاقتصاد ويعزز تطوره، ويحتاج هدا إلى زيادة الإنفاق على الباحثين والمخابر العلمية لنقل المعارف والمهارات إلى التطبيق العلمي، والمساهمة بها في تطوير الاقتصاد الوطني[11] ؛
- رفع الإنتاجية واقتسام وتبادل الدروس والخبرات وتحقيق أكبر قيمة مضافة عن طريق السماح للأفراد بالتسريح عن معارفهم الضمنية وتنميتها عن طريق توفير مناخ محفّز لهم؛
- تنفيذ الأعمال بطريقة صحيحة نظرا للتقسيم الكفء للمناصب تبعا للكفاءات المتوفرة؛
- الصياغة والتنفيذ الفعال للاستراتيجيات، والتشغيل المبدع للأنظمة والوظائف عن طريق التكامل بين قدرات الموارد البشرية المبدعة من ذوي المعارف، ومتطلبات تقنيات الاتصال والمعلومات[12] .

وتستهدف إدارة المعرفة مساعدة الاقتصاديات و/أو المنظمات في تحقيق الغايات التالية:

- بناء وتنمية قدرة المنظمة على التعامل مع المتغيرات وزيادة إحساسها بإرهاصات التغيير وتوقعه في توقيت مبكر يسمح للإدارة بالاستعداد للمواجهة سواء باستثمار التحولات السلبية، وما تفرزه من مخاطر وتهديدات؛
- مساندة جهود المنظمة لاستعادة توازنها حال تعرضها لأزمات ومشكلات، أو حصولها على فرص كبرى يتطلب منها الشيء الكثير لاستثمار هذه الفرص[13] ؛

– تهيئة الفرص لنمو المنظمة، وتطورها بمعدلات متناسبة مع قدراتها، والفرص المتاحة، وذلك بتعميق استخدام نتائج العلم ومنتجات التقنية المتجددة إلى جانب الخبرة المتراكمة لأفرادها؛

- توفير مناخ ملائم يحفز العاملين ذوي المعرفة على إطلاق معارفهم الكامنة وإتاحتها للمنظمة ليستفيد منها الاقتصاد، مما يؤكد أن المستوى المعرفي هو الأساس في تحديد الدرجات الوظيفية وما يتبعها من صلاحيات ومزايا.

المحور الثالث:استراتيجية الاندماج الإيجابي للدول النامية في الاقتصاد المعرفي.

يختلف اقتصاد المعرفة اختلافا كثيرا عن اقتصاد الإنتاج الكبير الموحّد، وكنتيجة يجب أن يكون الاقتصاد منظما بطريقة مختلفة على أساس مبادئ ملائمة للتطورات الحاصلة، بالمقابل فان العولمة ما هي إلا شكل من التنظيم القاعدي متبنى من طرف الاقتصاديات و/أو المنظمات التي تكيّفت مع اقتصاد المعرفة على أمل الاستفادة من أحسن وضعية للتنمية.

1 – قيود تحول الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد المعرفي.

إن إشكالية المعرفة تتعدى من كونها مجرّد مشكل تواجه الاقتصاديات المفتقرة إلى المعرفة بالمقارنة مع منافسيها إلى إشكالات مرتبطة بتسيير المعرفة في حدّ ذاتها، بالنظر إلى ما يكتنفها من صعوبات، لذا فإن أهم ما تفتقد إليه المؤسسات الاقتصادية خاصة في البلدان النّامية ومنها الجزائر هو ذلك النموذج الفعّال للتسيير والذي يتلاءم مع متطلبات الاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، كما أن حداثة تسيير المعرفة تعتبر في حدّ ذاتها مشكلة من جملة الصعوبات، وعليه يمكن أن نشير إلى أهمها فيما يلي [14] :

- الصعوبات القانونية المرتبطة بتجديد أصل الملكية الفكرية للمعرفة وذلك نظرا لطبيعة هذه الأخيرة كمحصلة لجهود يمكن أن تشارك فيها أطراف مختلفة؛
- الطابع الظرفي للمعلومة الذي يجب مراعاته عند استخدامها في ظروف مغايرة ؛
- خطر الرّوتين المصاحب لرسملة المعلومة بحيث يمكن استخدامه دون إفراغها من ظروفها الخاصة أو تحيينها بما يتناسب والظروف الجديدة ؛
- نقص أو عدم وجود الحافز لدى المسيرين في اعتماد هذا النظام، خاصة مع تعارضه مع الثقافة التنظيمية لبعضهم بفعل حداثته؛

إن الصعوبات المذكورة إذن منها ما هو يتعلق بطبيعة المعرفة في حدّ ذاتها، وهي مشاكل يعتقد أنه سيتم التكفل بها إلى حدّ كبير مستقبلا، وهذا نظرا للدّور المتنامي للمعرفة وأهميتها الإستراتيجية، ومنها ما هو متعلق بطريقة استخدامها ودرجة تحفيز مستخدميها، وهو أمر يبقى على عاتق اقتصاديات الدول النامية و/أو المؤسسات التي يتعيّن عليها أن تعمل على تجاوزه لتحقيق اندماج إيجابي وفعّال في اقتصاد المعرفة .

2 – إستراتيجية الاندماج الإيجابي في إدارة المعارف

إن التحدي الذي تفرضه الاقتصاديات التي تحوز على رصيد كبير من المعرفة والمهارات على منافسيها يمكن أن نستشفّه من تموقع منتجاتها في الأسواق العالمية، وما تتميز به من خصائص ومواصفات أهمها :(15)

- كونها ذات قيمة ومنفعة عالية للعملاء ؛
- تميّزها عن سلع المنافسين من حيث الجودة والخصائص الفنية؛
- ما تسهم فيه بحكم طبيعتها المتخصصة من زيادة في مهارة العملاء؛
- كونها تساعد العميل على اتخاذ القرارات والأحكام الفورية بشأنها.

إن كسب رهان التحدي للاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة يكمن بشكل كبير في مدى اعتماد المؤسسة على إستراتيجية فعّالة، تستهدف تحقيق الميزة التنافسية على أساس تثمين ما لديها من موارد وكفاءات على وجه الخصوص والتي تجعل من المعرفة مركز الاهتمام، لأن المؤسسات المعتمدة على المعرفة تتميّز بخاصية امتلاك الخبرة لكفاءاتها البشرية، وهو ما يتيح لها فرصة تقديم وتسويق منتجاتها بطريقة مميزة، وهي بما تسوّقه من أفكار وإبداعات وابتكارات تساهم في الاندماج الفعّال وفي تعزيز مركزها التنافسي على حدّ سواء.

وفي هذا الإطار تعيش الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر تغيرات جعلتها تواجه مجموعة من الاحتياجات والبدائل من الاختيارات عليها المفاضلة بينها ولعل من بينها:(16)

- الاندماج أو التوسع؛
- إعادة التنظيم أو إعادة الهيكلة؛
- التفتح على المنافسة أو المقاومة؛
- تحديث الجهاز الإنتاجي أو الإبقاء على لتكنولوجيا المستعملة؛

وعلى هذا الأساس، وجب إعطاء أولوية إستراتيجية لإدارة المعارف في ظل اقتصاد يقوم على تثمين المعرفة ويشهد ظواهر مختلفة وتقلبات مفاجئة، ونعتقد أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تبدأ من توجه الاقتصاد الجزائري إلى إدارة المعارف.

وقد أوصى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ضمن ما أوصى به، بتوسيع المعرفة ونشر التعليم وهذا يدل على الارتباط الوثيق بين المعرفة والتنمية، وأن المعرفة في نهاية المطاف سوف تعزز التنمية البشرية وترقّي من أداء الاقتصاديات.

3- متطلبات توجه الاقتصاد الجزائري إلى إدارة المعارف:

تستدعي عملية التحول إلى اقتصاد المعارف وضع إستراتيجية موحدة متكاملة، وذات ثلاثة مستويات(قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) لتوطين اقتصاد المعارف، وتقوم أساسا على أربعة أركان وهي[17] :

- استكمال البنية التحتية لاقتصاد المعرفة(تجهيزات وشبكات ومراكز للبحث والتطوير...) ونشر ثقافة الكمبيوتر والانترنت؛
- توفير البيئة القانونية والتنظيمية المحفزة والمنظمة لاقتصاد المعارف، عن طرق رفع الجودة وتميز الخدمات المقدمة وبأسعار مناسبة لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإحداث التكامل الحيوي بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية بهدف تجاوز أي ثغرات يمكن أن تحدث في الدورة الاقتصادية؛
- تطوير رأس المال البشري، المتمثل في مجتمع المعرفة والتدريب والتعليم، وإعادة النظر في هيكل التعليم، بحيث يأخذ في الحسبان متطلبات اقتصاد المعارف؛

إن إدماج المعرفة في الاقتصاد اليوم يقودنا حتما إلى ضرورة اكتساب وإتقان استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال NTIC ، وأن أي سياسة طموحة اتجاه إعادة اعتبار المعرفة على مستوى الاقتصاد الكلي أو المؤسسة، لن يكتب لها النجاح إذا لم ترافقها سياسة نقل وتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من خلال تطوير الخطوط الهاتفية وتشجيع إنشاء شركات الربط الشبكي وتألية المؤسسات وغيرها.. بغية البحث عن الفعالية والكفاءة.

ويمكن اعتبار الذكاء الاقتصادي كمهنة حقيقية لان لديها هدفا مشتركا أي توريد المعلومة النافعة والمستعملة لمتخذي القرار، وقد زاد الوعي بهذا النشاط وأصبح مهنة ظهرت مؤخرا بين

المهنيين[18] وهذا ما يفسر لنا اهتمام اقتصاديات المعارف بمجال الذكاء الاقتصادي الموجه لخدمة المنظمات وتقوية هذه الاقتصاديات.

الخـــــــاتـــــــــمة:

يقتضي الاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة ضرورة سعي الدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تثمين مواردها الداخلية، وكفاءاتها الإستراتيجية، ورصد المعرفة الكامنة لدى الموارد البشرية كمورد استراتيجي يضمن لها البقاء، إذ تجمع أغلب الدراسات الحديثة على الأهمية الإستراتيجية للمعرفة باعتبارها مؤشرا لخلق القيمة، ذلك أن تحديد مفهوم المعرفة كمورد استراتيجي أدى إلى التأكيد على إمكانية تسييرها استراتيجيا على المدى الطويل، وتفعيل الدور الذي أصبحت تحتله ضمن الحقل التسييري للاقتصاديات المندمجة في اقتصاد المعرفة، أو التي ترغب في الاندماج (الدول النامية) من خلال التراكم المعرفي والاستخدام الذكي للموارد الداخلية.

والجزائر وكغيرها من الدول النامية، تبحث في ظلّ التحولات العالمية المتتالية على الارتقاء باقتصادها إلى مستوى اقتصاد الدول المتقدمة، أي أنّه لا بد على الدول النامية والجزائر بالخصوص

أن تتخذ برامج إصلاح ترتكز على الجانب النوعي والغير مادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، ولكن ذلك لا يعني الاعتماد فقط على أداء مؤسسات محددة كالمشروعات والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير لأنشطتها، بل بدرجة أهم يعتمد الأداء على كيفية تواصل هذه المؤسسات والتفاعل فيما بينها من جهة، ومع مؤسسات الدولة من جهة أخرى.

وتلعب الدولة دورا رئيسيا في وضع السياسات والتوجهات العامة، ووضع المؤسسات والنظم الكفيلة بتفعيل إدارة المعرفة في المجتمع، من خلال إقامة بيئة المعارف ، وبنية الاتصالات المتطورة.

خلاصة: نستخلص من هذه الدراسة أن دوافع الاندماج والدخول في اقتصاد المعرفة، هو إدراك أهمية توظيف إمكانياتها البشرية المبدعة، لتسهيل عملية التحول و تخفيض فاتورتها، وقناعتها أيضا بان المعرفة تعد موردا أساسيا لخلق القيمة، وبالتالي يجب التحكم فيها من طرف الجميع، بإنتاجها و استغلالها بشكل جيد وتسييرها استراتيجيا وبشكل مشترك و فعال، للتمكن من حسن إدارتها (المعرفة) لتحقيق أهداف الاتحاد المغاربي الإنمائية.

فاقتصاديات المعارف الهادفة إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية لا تهمها المعرفة بحد ذاتها فحسب، بل قدرة وإمكانية توظيفها وتسييرها استراتجيا كأحد أهم الموارد الداخلية المسؤلة في الاقتصاد الجديد عن تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري. ومن هذا المنطلق، وجب على الدولة الجزائرية تبني مجموعة من الاستراتيجيات والنماذج الناجحة التي تختص بتثمين القدرات البشرية المتميزة بخصائص هامة مشتركة و متجذرة تقوي وحدة هذه الدول، ويعتبر ذلك من العوامل التي تسرع اندماجها في اقتصاد المعرفة، بالكيفية التي تشكل مرحلة جديدة في التحول الضروري للاقتصادي ألمغاربي بما يواجه العولمة الاقتصادية التي نتجت مباشرة من بروز اقتصاد مؤسّس على المعرفة والذي يتسم بالإبداع والجودة والتطوير، وهي جملة عناصر تأتي ضمن ضروريات الاندماج وتعكس المعرفة والكفاءة التي يصعب نقلها أو الحصول عليها عن طريق مجهودات فردية لكل دولة، إذ تعتبر المميزات التي تتمتع بها الموارد البشرية، عامل تميز أساسي ضمن إستراتيجية اقتصاديات المعارف بالنسبة للجزائر.

المراجع والهوامش:

(1) بوطالب قويدر، وبوطيبة فيصل، "الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة،09 مارس2004، ص:5.

(2) السلمي علي، "إدارة التميز"، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص، 202.

(3) سملالي محمد يحضيه، "تسيير المعرفة وتحسين الأداء التنافسي"، المؤتمر الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، أيام 8، 9 مارس 2005، جامعة وقلة، ص، 429.

(4) P.Bouvard et P.Storhaye, "knowledge management", Ems, (2002) France, P19.

(5) Ibid, P.20.

(6) بن عيشاوي أحمد، "إدارة المعرفة(KM) وتحسين الميزة التنافسية للمنظمات"، الملتقى الدولي: "المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، يومي12/13/ نوفمبر 2005، جامعة بسكرة، ص:293.

(7) السلمي علي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

(8) Morten T. Hansen, Nitin Nohria et Thomas "Tierneyquelle est votre stratégie de gestion du savoir ? Harvard business review : le management du savoir en pratique", éditions d'organisation, (2003), Paris, P119.

(9) السلمي على، مرجع سبق ذكره، ص212.

(10) سعد زناد درويش ، "اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات" ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، 14/12 أيار 2003 ، ص: 6.

(11) رمضان بطوري، "مجتمع المعرفة ودوره في إنجاح سيرورة الاندماج في الاقتصاد الرقمي"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،2007 جامعة شلف ص:15

(12) سملالي يحضية، مرجع سبق ذكره، ص 43

(13) U, Blogue, "comment Valoriser le knowledge management dans une entreprise, thése de doctorat, universite de Nice-Sophia Antipoli"s, 2004, France. P20

(14) أحمد بلالي، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي: "المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، يومي13/12/ نوفمبر 2005، جامعة بسكرة، ص133

(15) نفس المرجع، ص135

(16)عبد الوهاب بوفجي/عبد الله إبراهيمي، "الاقتصاد العربي أمام تحدي اقتصاد وإدارة المعرفة"، الملتقى الدولي: "المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، يومي13/12/ نوفمبر 2005، جامعة ،بسكرة ص 15

(17) عرفان الحسني، "استحقاقات التحول إلى الاقتصاد الرقمي"، تاريخ الاطلاع2008/08/10 من الموقع التالي:

http://twsyat.net/forum/showthread.php?t=27641

(18) Bruno Martinet et Yves-Michel Marti, l'intelligence économique, éditions d'organisation, (2001), Paris, P219.